

# استعادة منظومة الغذاء المحلية في غزة من «الإغاثة المسكنة» إلى «الإنتاج الطارئ»



## الموت جوعاً أو الإنتاج للبقاء



### الملخص التنفيذي

تنتقل غزة من كارثة «نقص الغذاء» إلى جريمة «تفكيك القدرة على إنتاجه».

مع تدمير ٨٧٪ من الأراضي الزراعية و٩٠٪ من أسطول الصيد، حيث تحول السكان إلى رهائن للمساعدات الخارجية التي لا تغطي الحد الأدنى من الاحتياجات النوعية، تطالب هذه الورقة المجتمع الدولي بالانتقال من نموذج "الشاحنات المعدودة" إلى نموذج "تمكين الإنتاج الذاتي" كآلية وحيدة لمنع المجاعة الشاملة والمستدامة.

# أرقام من واقع الكارثة ٢٠٢٦

الإبادة الزراعية: تجريف ٨٧٪ من المساحات الخضراء، وتحول التربة إلى بؤر ملوثة بالمعادن الثقيلة، مما رفع احتمالات الإصابة بالسرطان والأمراض المزمنة مستقبلاً.

شلل الثروة السمكية: توقف ٩٠٪ من القوارب عن العمل. غياب «بروتين البحر» أدى لارتفاع حاد في فقر الدم (الأنيميا) لدى ٧٠٪ من الأطفال والحوامل.

هلاك الثروة الحيوانية: فُقدت ٩٤٪ من الماشية (قصفاً أو جوعاً). النتيجة: انعدام تام للحليب ومشتقاته لأطفال القطاع.

كلفة البقاء: قيمة «سلة غذائية» واحدة تكفي عائلة لشهر، تعادل قيمة «بذور وأسمدة» لبيت بلاستيكي ينتج خضروات لـ ١٠ عائلات لمدة ٤ أشهر.



PARC

# لماذا المساعدات وحدها لا تكفي؟

قتل رحيم!!

إن سياسة "تقطير" المساعدات وتسييسها أدت إلى:

- المجاعة النوعية: الاعتماد الكلي على المعلبات أدى لظهور حالات تقزم وفشل كلوي حاد بين الأطفال نتيجة المواد الحافظة ونقص الفيتامينات الطازجة.
- التبعية المطلقة: تحويل المجتمع من "منتج كرامته في أرضه" إلى "مستهلك ينتظر الشاحنة"، مما يسهل استخدام الجوع كأداة ضغط سياسي.
- تبيد الموارد: إرسال معلبات السردين في وقت يُمنع فيه الصيد من دخول البحر بـ "شبكة صيد" هو قمة الهدر الدولي للجهود الإنسانية.

## المجاعة الهيكلية - أرقام الصدمة والآثار القاتلة

لا تقتصر المجاعة في غزة على "خلو المعدة"، بل تمتد لتصبح عملية "تدمير بيولوجي" للأجيال القادمة نتيجة غياب الغذاء الطازج والاعتماد القسري على المعلبات لسنوات.

إحصائيات سوء التغذية (واقع عام ٢٠٢٦):

- الأطفال دون الخامسة: في شباط ٢٠٢٦ تم ادخال ٣٧٠٠ طفل اقل من خمس سنوات لعلاج سوء التغذية منهم ٦٠٠ سوء تغذية حاد بينما ٦٠٪ من الاطفال بين سن ٦ و٢٣ شهر يعانون من سوء تغذية يهدد نموه حيث ٦٤٪ من الاطفال يقتصر غذائهم على مجموعتين غذائيتين او اقل بينما يعجز ٩٠٪ من الحصول على التنوع الغذائي.
- النساء الحوامل والمرضعات: تشير التوقعات ان ٣٧ الف امرأة حامل ومرضع تعانين من سوء تغذية حاد مما ادى الى ارتفاع حالات الاجهاض بمسبة ٤٠٪ وزيادة ولادة اطفال بوزن منخفض جدا اقل من ٢ كجم مما يهدد فرصهم في البقاء.
- الوفيات المباشرة: سُجلت مئات الوفيات منهم ١٥٧ طفل نتيجة الجفاف الحاد وفشل وظائف الأعضاء الناتج عن سوء التغذية، خاصة في مناطق شمال غزة التي عُزلت تماماً عن إنتاج الخضروات والبروتين المحلي، سجل خلال العام ٢٠٢٥ اكثر من ٤٩٦ الف حالة اسهال مائي حاد و ٥٨٠٠ حالة متلازمة يرقان نتيجة تفاعم الاوبئة.

التسمم بالمعادن الثقيلة: نتيجة تدمير الأراضي واستخدام المقذوفات، زُصدت زيادة في تشوهات الأجنة وحالات السرطان. تناول المحاصيل التي نمت في تربة ملوثة (في محاولات الزراعة اليائسة) ضاعف من المخاطر الصحية.

الأمراض الجلدية والمعوية: غياب الغذاء الطازج (الخضروات والفاكهة) أضعف الجهاز المناعي للسكان، مما جعل "الأمراض البسيطة" قاتلة، وتسبب في انتشار واسع لمرض الكبد الوبائي والنزلات المعوية الحادة.

"سلاح الجوع" مقابل "أدوات الإنتاج": المفارقة المؤلمة: بينما يموت الأطفال من نقص البروتين، تمنع القيود إدخال "أعلاف الدواجن" أو "شباك الصيد". إدخال 10 شاحنات أعلاف شهرياً كان كفيلاً بإنقاذ آلاف الأطفال من سوء التغذية عبر توفير البيض واللحوم البيضاء محلياً.

التبعية الغذائية كمرض: الاعتماد على "الطحين والمعلبات" فقط خلق جيلاً يعاني من "الجوع المستتر" (خلايا جائعة رغم امتلاء المعدة)، وهو ما يرفع تكلفة الرعاية الطبية المستقبلية التي سيتحملها المجتمع الدولي.

إن الإحصائيات أعلاه ليست مجرد أرقام، بل هي إدانة لسياسة منع مدخلات الإنتاج. الموت جوعاً في غزة ليس نتيجة قحط طبيعي، بل هو نتيجة قرار سياسي بمنع المزارع والصيد من إطعام شعبه.

## الإطار القانوني (منع المدخلات كأداة حرب)

بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 00) والبروتوكول الإضافي الأول (المادة 0٤)، فإن منع دخول "أدوات الإنتاج" (بذور، محركات صيد، أعلاف) ليس إجراءً أمنياً بل هو:

جريمة تجويع ممنهجة: عبر تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان.

عقاب جماعي: التذرع بـ "الاستخدام المزدوج" لمنع بذور الخضروات أو شبكات الصيد هو تفسير تعسفي يسحق حق الإنسان في الحياة والكرامة.

# الأهداف الممكنة - البديل المؤقت القابل للتحقق

بدلاً من الحديث عن "السيادة الكاملة" المستحيلة حالياً، نركز على "الإنتاج المنزلي والمجتمعي الطارئ":

- ◀ رزم الإنتاج الصغير: الضغط لإدخال «حقائب زراعية» (بذور سريعة النمو، وحدات ري بسيطة) للزراعة فوق الأسطح وبين الخيام.
- ◀ تحديد مدخلات الطاقة: السماح بدخول ألواح طاقة شمسية صغيرة حصراً لتشغيل آبار المياه المنزلية ومزارع الدواجن الصغيرة.
- ◀ الممر الأخضر للأعلاف: إدخال الأعلاف واللقاحات فوراً لإنقاذ ما تبقى من سلالات حيوانية قبل انقراضها محلياً.

## إلى المجتمع الدولي والمنظمات الأممية

إعادة تعريف "المواد الإنسانية": يجب تصنيف البذور، محركات الصيد، والأعلاف كـ "مواد منقذة للحياة" مساوية للطحين والدواء

آلية "٣٠ يوماً": فرض جدول زمني على القوة القائمة بالاحتلال للرد على طلبات إدخال المعدات الزراعية، واعتبار عدم الرد موافقة تلقائية

الرقابة المباشرة: تشكيل لجان فنية دولية تشرف على وصول المعدات للمزارعين مباشرة لضمان عدم استخدامها في أي سياق غير إنتاج الغذاء

إنهاء السيطرة على المناطق الزراعية ورفع القيود المفروضة على القطاع الزراعي، بما يشمل وقف سياسة العقاب الجماعي وإغلاق المعابر، والسماح الكامل بإدخال جميع المستلزمات الزراعية، بما يضمن تمكين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وممارسة أعمالهم بحرية.

## الخاتمة

الأمن الغذائي في غزة لا يعبر من المعابر عبر كراتين المساعدات، بل يبدأ من تمكين الإنسان من غرس بذرة في أرضه. إن الاستمرار في منع مدخلات الإنتاج هو استمرار لعملية "التجويع الصامت" التي ستدفع أجيال غزة ثمنها من صحتهم ومستقبلهم.